**المحاضرة الثامنة**

**النقابات العمالية و الجمعيات في الجزائر :**

* **التنظيمات العمالية:**

الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA تأسست عام 1956 كمنظمة مستقلة للعمال الجزائريين عن النقابات الفرنسية، وبحسب الإحصائيات عام 1997 يضم 800 ألف عضو

المجلس الوطني لمدرسي التعليم العالي الذي تأسسا 1989 " نقابة أطباء الصحة العمومية"

* **النقابات المهنية:** تعتبر النقابات المهنية التي عضويتها أولئك الذين يمارسون المهن، من المعلمين، الصحفيين، المهندسين والمحامين، الصيادلة والقضاة وغيرهم بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني في الكثير من الدول العربية ، بالنسبة للجزائر تعد النقابات المهنية إلى جانب منظمات حقوق الإنسان هي أنشط تنظيمات المجتمع المدني في الوقت الراهن والعامل المساعد على دعم النفوذ الإجتماعي أنها تحتل موقعا مركزيا في العملية الإنتاجية والخدمية، بما في ذلك المؤسسات التي تديرها الدولة

تحولت النقابات المهنية منذ بداية التسعينات إلى كونها من أقوى مؤسسات المجتمع المدني.

* الجمعيات: لقد شكلت الجمعيات باختلاف اتجاهاتها وتنوع نشاطاتها مكون أساسي للمجتمع المدني وهذا لدور الجمعيات الإجتماعي والذي يدخل في دورها في ترسيخ قيم التضامن والتطوع بين أفراد المجتمع وصل عدد الجمعيات إلى أكثر من 50 ألف جمعية معتمدة، ويعتبر القانون 90ـ 31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 الذي يحدد كيفية إناء الجمعيات و يولى الدستور الجزائري مكانة هامة لحرية إنشاء الجمعيات في المجال السياسي، لأن الجمعيات يكمن دورها في حماية فئات معينة من المجتمع كالمرأة والطفل والمرضى والمعاقين والمستهلكين

وقد تنخرط الجمعيات في شبكات الجمعيات الدولية ومن الجمعيات التي أصبحت نشطة بوجه عام خاصة تلك المعنية بحقوق الإنسان. بعد أحداث أكتوبر 1988 و دستور 1989 الذي أقر بمبدأ التعددية والانفتاح تكونت ما بين 1990 و1991 288 جمعية

شروط تأسيس الجمعيات: كل دولة تضع شروط محددة لتأسيس الجمعيات على هامش مجال الحرية التي تمنحها الدولة للأفراد تتناسب مع طبيعة نظام الحكم

* **منظمات المجتمع المدني:**

كما أشرنا سابقا تمس الطبقات الاجتماعية المختلفة وأطلق عليها جميعا اسم المنظمات الجماهيرية ومنها: المنظمة الوطنية للمجاهدين M.N.O ،الاتحاد الوطني للشباب الجزائري A.J.N.U ،الاتحاد الوطني للنساء ،U.N.P.A الجزائريين للمزارعين الوطني الاتحاد، U.N.F.A الجزائريات الاتحاد العام للعمال الجزائريين A.T.G.U وجمعيات أخرى كاتحاديات المحاربين والمحامين، الفنانين والمهندسين، كما ترجع الانطلاقة الحقيقية للمجتمع المدني في الجزائر بعد الاستقلال مع تأسيس اللجان والجمعيات لحماية ضحايا القمع على اثر حوادث أكتوبر 1988 لتأتي بعدها جمعيات مختلفة كجمعيات حماية البيئة، الجمعيات الخيرية، المهنية وبمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي كإطار قانوني وشرعي لممارسة حق تكوين الجمعيات كحق إنساني تؤكد عليه كل مواثيق حقوق الإنسان، عرفت الحركة الجمعوية نفسا جديدا جسده ذلك الكم الهائل من الجمعيات على المستوى الوطني والمحلي، فعلى المستوى الوطني فقط، تم تأسيس حوالي 434 جمعية في أربعة سنوات فقط، أي في الفترة الممتدة بين سنتي .1996/1991 (7) وفي نفس الإطار تؤكد المادة 6 من قانون الجمعيات على ما يلي: "تتكون الجمعية بحرية من خلال الإرادة التأسيسية لأعضائها المؤسسين اثر جمعية عامة تجمع خمسة عشر عضوا مؤسسا لها على الأقل، وتصادق على القانون الأساسي وتعين مسئولي هيئاتها القيادية". إن مضمون هذه المادة يعد عاملا هاما في تسهيل عملية تأسيس الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي، وهذا ما أدى إلى تغيير في مفهوم المشاركة السياسية لدى هيئات المجتمع المدني الجزائري فبعد أن كانت المشاركة في أدبيات نظام ما قبل أكتوبر 1988 جد محدود وأحيانا منعدمة، نظرا لانسداد قنوات الاتصال بين المجتمع المدني وجدت فهي فارغة من محتواها الحقيقي، حيث كانت والسياسي، وحتى وا مشروطة وخاضعة للنمطية القائمة على أساس (انضمام \_ مشاركة). فلكي يشارك الفرد ويساهم في الحياة العامة، لا بد له أن ينظم لخيا: فعالية منظمات المجتمع المدني الجزائري: إن الدراسة الكمية للحركة الجمعوية وتصنيفاتها المختلفة، بإمكانها تقديم مؤشرات هامة عن تطورها منذ بداية التحول الديمقراطي في الجزائر.

قدم صامويل هنتغتون بعض المؤشرات الموضوعية التي من خلالها يمكن تقييم فاعلية منظمات المجتمع المدني

وهي: أ\_ القدرة على التكيف: يقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع تطورات البيئة المتواجدة بها، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، كما أن هذا التكيف يجب أن يتم على ثلاث مستويات هي :

**التكيف الوظيفي**: وهو قدرة المؤسسة أو الجمعية على إجراء تعديلات على أنشطتها ووظائفها.

التكيف الزمني: أي استمرار الجمعية لفترة طويلة من الزمن، فالديمومة عنصر مهم لفاعليتها ومؤشر لصمودها أمام الظروف وقدرتها التنظيمية.

**التكيف الجيلي**: فالاستمرارية تسمح بتعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها وهذا يتطلب مدة زمنية طويلة لقياس مثل هذا المعيار. ب\_ الاستقلالية: وهو أن لا تخضع المؤسسة لغيرها من المؤسسات أو الجهات أو الأفراد بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها، ويعد الاستقلال المالي ضرورة لا بد منها لاستقلال القرارات والأهداف. ج\_ التعقد: بمعنى تعدد هيئات التنظيم، ووجود تنظيم سلمي داخلها من ناحية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع من ناحية أخرى.

**د\_ التجانس**: ويعني عدم وجود صراعات داخل التنظيم بإمكانها أن تؤثر على نشاطه فكلما كان سبب الانقسامات بين الأجنحة والقيادات راجع إلى أسباب فكرية وكان الحل سلميا بعد الحوار والنقاش، كان ذلك دليلا على تطور التنظيم، والعكس صحيح، أي كلما كانت الانقسامات لأسباب شخصية